

متى "تيمور" اللبنانية؟

التجاوزات.

وقد أضع المجلس دوره الى درجة انه في العام ١٩٩٦ أقر قانوناً للانتخاب في (١ تموز، أرسله اليه مجلس الوزراء بعد اقراره في ٢٥ حزيران. فيصم عليه، رغم صيحات المعارضين ورجال القانون بأن فيه مواد مخالفة للدستور. وقد أبطل المجلس الدستوري مجموعة من مواده لم تحترم فيها المساواة بين المواطنين امام القانون، وهي من أبسط القواعد التي يفترض في مجلس النواب المحافظة عليها. كذلك اعتبر المجلس الدستوري ان القانون الذي طعن فيه يضع الكثير من الموانع والقيود على حق الترشح والانتخاب. وقد عاد مجلس النواب عينه عن المواد المطعون في دستوريتهما وأقر تعديلها في ١٣ آب، كأن شيئاً لم يكن.

وقد ترخّم اللبنانيون على الحل الدولي والمطالبة باحتضان الامم المتحدة لقضيتهم، كما فعلت في القرار ٤٢٥ - وان لم تنفذه اسرائيل الى الان - ترخّموا عليه وهم يراقبون ما جرى في تيمور الشرقية حيث أرسلت الامم المتحدة قرابة اربعة آلاف مراقب للاستفتاء على الاستقلال الذي يصبغ الآن بالدم، بعدما كان تضامن المجتمع الدولي أعاد مهبّري كوسوفو الى ديارهم.

ولقد كان درس تيمور الشرقية كافياً: ان الاقتراع يكون حراً او لا يكون. إذ بمجرد ان أيقن مواطنو هذه المستعمرة البرتغالية السابقة والتي تحكمها اندونيسيا منذ ربع قرن، ان الاستفتاء سيكون حراً وبضمان الامم المتحدة واشرافها، حتى خرجوا من منازلهم واحتشدوا امام مراكز الاقتراع. ويقال ان جماعات سارت ساعات من القرى التي تقيم فيها الى اقرب مركز للاقتراع، في اقبال عز نظيره حتى في الدول العربية في الديموقراطية.

ان ما يحتاج اليه اللبنانيون، ليس قانوناً للانتخاب، بل "روح تيمور" روح جديدة، وإيمان جديد بديموقراطية متعافية منتصرة، يعاد فيها الاعتبار الى الاقتراع فربط بالسيادة، ويحرر من كل المعوقات على مختلف أنواعها، الجغرافية والمالية والادارية، وتتجدد عبره الحياة السياسية.

والمطلوب بسيط جداً: يطلب رئيس الجمهورية من خبراء في القانون الدستوري تحضير نظام انتخابي حر، يهدف الى التعبير الاقصى عن السيادة الشعبية، ويكون منزهاً عن الشوائب التي يمكن ان تحول دون مشاركة جميع المؤهلين للانتخاب في عملية الاقتراع، وبحيث يستطيع هؤلاء التوجه الى اقرب مركز للاقتراع من محل سكنهم واختيار المرشح الذي يختارونه.

على ان يسبق العملية قرار بالغاء ابعاد الزعماء المقيمين حالياً في المنفى بمن فيهم قائد "القوات اللبنانية" سمير ججع "المنفي" في سجن وزارة الدفاع.

يريد اللبنانيون وظيفة متجددة لقانون الانتخاب: انتاج نواب لامة لا عكازات للخارج، ومجلس معبر عن الوفاق الوطني واداة للمراقبة والمحاسبة، فضلاً عن التشريع، لا مكافأة لامراء ونافذين وتابعين على طواغيتهم وانقيادهم.

ولا نظن ان شعب تيمور الشرقية اكثر وعياً من الشعب اللبناني ولا اشد تعلقاً منه بالسيادة والاستقلال والقرار الحر. فليبرهن ذلك الان.

ادمون صعب

"ان مسألة سيادة الدول لم تكن واضحة سوى في أذهان الذين جعلوها موضوع نضالهم وتضحياتهم من جهة، والذين استمأنوا بما واستغلوا من جهة اخرى، وهذا ما جعلها حقيقة وفرضها على العالم (...). وقد ساعد الخطاب حول السيادة الداخلية على قيام مجتمع سياسي متماسك، وأوحى احياناً عقوداً اجتماعية. في حين ادى الخطاب حول السيادة الخارجية، الى النقيض، اي انتج تحالفات وتخلياً عن السيادة".

برنار بديع

أستاذ العلوم السياسية في معهد الدراسات السياسية في باريس، في كتابه الصادر حديثاً "عالم دون سيادة".

يتابع اللبنانيون باهتمام كبير ما يجري منذ أيام من مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين من أجل تطبيق اتفاق واي ريفر تمهيداً للانتقال الى المرحلة الاخيرة من اتفاقات اوسلو وفتح الطريق أمام المسار اللبناني - السوري الموحد علّه يعيد اليهم السيادة التي فقدوها في العام ١٩٧٨ على أجزاء غالبية في الجنوب والبقاع الغربي، ويحرر قرارهم السياسي من الارتعاش.

وفيما اللبنانيون يتابعون ما يجري بين الفريقين الفلسطيني والاسرائيلي، ينشغل سياسيوهم بجدل عقيم حول قانون الانتخاب. وهو جدل شبيه بذلك الذي دار في القسطنطينية، قبل سقوطها في أيدي محمد الفاتح أواسط القرن الخامس عشر، حول كم شيطاناً يستطيع المرء ان يثبت فوق رأس الدبوس، ذلك ان اللبنانيين يحكمون، منذ اتفاق الطائف وتقديم الحل العربي لـ"حرب الآخرين" على ارضهم على الحل الدولي، بقانون مغاير لكل ما عرفه العالم الديموقراطي من قوانين انتخابية.

ففي حين يعتبر قانون الانتخاب اطاراً لتمكين السيادة الشعبية من التعبير عن نفسها بحرية، وجعل البرلمان مجسداً للوفاق الوطني بتمثيله العائلات الروحية والاحزاب والتيارات السياسية على اختلافها، مما يعطيه دوراً فاعلاً في التشريع والمراقبة والمحاسبة، نجد ان الطائف قد أنتج قانوناً معطلاً للإرادة الشعبية، وفاقداً دوره في المراقبة والمحاسبة، الأمر الذي شرّع الفساد، وقونن إهدار المال العام ووضع البلاد على شفير الافلاس.

والغريب في الامر ان السياسيين الذين شاركوا في صوغ قانون انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦ هم أنفسهم اليوم يبحثون في صيغ من شأنها ابقاء الهيمنة الخارجية على القرار اللبناني، وجعل القانون غاية في ذاته واداة لاستمرار هذه الهيمنة من خلال الاكثار من المراقيل والمعوقات التي من شأنها الحؤول دون الاقتراع الحر، سواء بالتلاعب بلوائح الشطب، او بتقسيم الدوائر على قياس زعامات معينة، او ببعثرة أصوات الناخبين، فضلاً عن جعل الترشيح مكلفاً بل مرهق مالياً، مما يلقي فكرة الواجب عن عملية الاقتراع ويشجع المواطنين على اللامبالاة وعدم الاكتراث، ويشجع اصحاب الاموال، لا أصحاب الكفايات، على الترشح وضمان الفوز.

ومنذ العام ١٩٩٢ ومجلس النواب هو مجلس أقلية، أضعفته المقاطعة، وأجمزت عليه